

كلمة محافظ البنك، معالي السيدة زينب شمسونة أحمد،
وزيرة المالية بجمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى الاجتماع السنوي للبنك
لسنة 2019 المنعقد في مدينة مراكش بالمغرب
4-6 أبريل 2019

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية،
معالي المحافظين والمحافظين المناوبين،
معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
حضرات السيدات والسادة،

1. يشرفني أيما تشريف أن أخاطب هذا الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية (البنك) لسنة 2019. ويسرني أن أتوجه باسم نيجيريا حكومةً وشعباً إلى المغرب حكومةً وشعباً بالشكر على ما وجدنا منذ وصولنا من حسن الاستقبال والضيافة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أهنئ معالي الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار وإدارة مجموعة البنك على حسن تنظيم هذا الاجتماع السنوي.
2. أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بمختلف مبادرات مجموعة البنك وما يربطها بنيجيريا من علاقات عمل ودية في شتى جوانب الشراكة بينهما، خاصة التغييرات الجاري إجراؤها على وضع مكتب البنك في نيجيريا لتحويله إلى مركز إقليمي. وأريد كذلك أن أعرب عن تقديري لما نجده دوماً من دعم وتشجيع من البنك وسائر كيانات المجموعة، مما عزز وضع نيجيريا على الأخص في التصدي للتحديات الحالية التي تواجهها البلاد، مما يشمل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة إحياء محركات النمو بعد الخروج من حالة ركود. ويحظى الدعم المقدم من البنك لشمال شرق البلاد بالتقدير البالغ أيضاً. وترغب حكومة نيجيريا الاتحادية في هذا الصدد في الإعراب

عن شكرها للبنك على المنحة التي قدمها بمبلغ 274,000 دولار أمريكي لأغراض الإغاثة العاجلة في المنطقة. وما زالت الحاجة قائمة إلى الكثير من العمل، وحكومة نيجيريا على أتم الاستعداد لمزيدٍ من الشراكة مع المجموعة بغية إعادة إعمار المنطقة الشمالية الشرقية بأكملها.

الاقتصاد النيجيري

3. أريد أن أغتنم هذه الفرصة للتحدث بإيجاز عما نركز عليه وتوقعاتنا للاقتصاد النيجيري. فكما تعلمون، نجحت نيجيريا في الخروج من الركود الاقتصادي، وهي الآن على مسار نمو منتظم. ولتأمين وضع مستقر للاقتصاد الكلي ونمو مستدام، تعكف الحكومة الاتحادية على تنفيذ خطة شاملة، ألا وهي خطة النمو النيجيرية للتعافي الاقتصادي، التي دُشنت يوم 7 مارس 2017. وتنفذ الحكومة الاتحادية هذه الخطة بشكل منهجي ناجح بدعم من حكومات الولايات الست والثلاثين.

4. يمثل تنويع الاقتصاد محوراً من المحاور الرئيسية لهذه الخطة، بعيداً عن هيمنة النفط الخام. وقد أدخل تغيير على نموذج النمو بحيث يتحقق نمو شامل مستدام عن طريق توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في البلاد. كما يجري توسيع القاعدة الضريبية لجني المزيد من العائد وتوفير موارد لسد الفجوة الهائلة في البنية التحتية. وعلى هذا المسار، تضخ حكومة نيجيريا الاتحادية استثمارات ضخمة في مجال البنية التحتية - الكهرباء والطرق والسكك الحديدية والموارد المائية وغيرها. كما تستثمر الحكومة بوزارة في الزراعة والمعادن الصلبة وبشكل عام تحسين مناخ الأعمال لتشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

5. تمثل نيجيريا ومنطقة أفريقيا الغربية الأوسع، بما أوتيت من كثافة سكانية وأسواق ضخمة، وجهات محتملة لتطوير منتجات مالية/استثمارية إسلامية. ونحن في نيجيريا نركز على كيفية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعبئة موارد محلية بشكل فعال. وربما تعلمون أن من الدوافع الاقتصادية الحاسمة في إدارة الرئيس محمد بخاري تنويع عائدات الحكومة الاتحادية ابتعاداً بها عن الاعتماد المفرط على النفط، وقايةً للاقتصاد من تقلبات أسعار النفط التي تكون في الغالب الأعم لأسباب خارجية. ولذلك فقد بُذل كم معتبر من الجهود لتحريك تعبئة العائدات المحلية، خاصةً ما كان من ذلك من خلال زيادة تحصيل الضرائب وسد الثغرات بغية تحسين اقتصادنا وتعزيز النمو والتنمية المستدامين. ونحن ندعو البنك إلى تكميل جهودنا عن طريق إتاحة آلية تمويل مبتكرة لتمويل الاقتصاد وإنمائه، خاصة القطاع الخاص باعتباره محرك النمو الذي من شأنه الإسراع بوتيرة هذا النمو ووضع الاقتصاد على مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

6. تزخر نيجيريا بالفرص الهائلة في قطاعات الكهرباء والطرق والسكك الحديدية والإسكان والإمدادات المائية والتعليم والصحة. وتكمل ذلك جهودُ الحكومة الرامية إلى تحسين الحوكمة وسهولة مباشرة الأعمال، مما يتولد عنه نتائج سريعة تقف شاهدة عليها القفزة التي حققتها نيجيريا مؤخراً بمقدار 24 نقطة على أحدث قائمة لسهولة مباشرة الأعمال التي أصدرها البنك الدولي أواخر السنة الماضية. وفي هذا السياق، أحث البنك على توجيه نظرة أكثر تمعناً إلى الفرص الجديدة والجذابة في نيجيريا بغية دعم مساعي البلاد لتمويل المشاريع العديدة المنتشرة في ربوع البلاد مترامية الأطراف والاستثمار فيها.

7. تنمية رأس المال البشري: لقد اتخذت حكومة نيجيريا الاتحادية خطوات نحو إضفاء الصبغة المؤسسية على جهود تنمية رأس المال البشري من خلال المناصرة والانخراط على المستوى الرفيع، كما أنها أعطت أولوية لتمويل تدخلات رأس المال البشري شديدة الأثر للتصدي لمشكلة النتيجة بالغة الانخفاض التي سُجلت لنيجيريا في مؤشر رأس المال البشري الذي نشره البنك الدولي مؤخراً. ويقود هذا الجهد مجموعة رفيعة المستوى برئاسة نائب الرئيس يمي أوسينباجو.

8. في الختام، لا يفوتني الإعراب عن تقدير نيجيريا للدعم المقدم من البنك للبلاد على مر السنين. ونحن نتطلع إلى استمرار العلاقة الودية بين البنك ونيجيريا، خاصة فرصة تعميق علاقتنا بالبنك في السنوات القادمة.

9. كما أؤكد لكم تعاوننا واستمرارنا في إعطاء دعم وافٍ للمركز الإقليمي للبنك في العاصمة النيجيرية أبوجا. وأكرر شكري للسلطات المغربية ولكل من أسهم بشكل أو آخر في إنجاح الاجتماع السنوي للبنك لسنة 2019.

10. أشكركم.

وزارة المالية الاتحادية

جمهورية نيجيريا الاتحادية

أبريل 2019